الهوية الوطنية في مواجهة الالتزامات الدولية في حدود التفاعل بين السيادة والقانون الدولي العام

م. د. سالم أنور احمد

جامعة كركوك– كلية القانون والعلوم السياسية

dr.salimanwar@uokirkuk.edu.iq

تاريخ الاستلام 2025/10/18 تاريخ القبول 2025/11/30 تاريخ النشر 2025/12/22

الملخص:

يشهد النظام الدولي المعاصر تحولات متسارعة تمسّ مفاهيمه الجوهرية، وفي مقدمتها مبدأ السيادة والهوية الوطنية للدول. وفي المقابل، يفرض القانون الدولي العام التزامات متنامية على الدول في مجالات متعددة كحقوق الإنسان، البيئة، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مما أفرز جدلية قائمة بين مقتضيات الحفاظ على الهوية الوطنية ومتطلبات الانخراط في المنظومة القانونية الدولية. يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة الجدلية بين الهوية الوطنية والالتزامات الدولية، من خلال دراسة نماذج واقعية توضّح حدود التداخل أو التعارض بين المبدأين، مع التركيز على التحديات التي تواجه الدول النامية. كما يناقش البحث انعكاسات هذه الجدلية على مستقبل السيادة الوطنية، ويقترح مقاربة قانونية تقوم على تحقيق التوازن بين احترام الخصوصيات الوطنية والالتزام بالمعايير الدولية، باعتبار ذلك السبيل الأمثل لمواجهة التحديات العالمية. ويخلص البحث إلى أنّ القانون الدولي العام، إذا أُحسن توظيفه، يمكن أن يكون إطارًا تنظيميًا فاعلًا للتوفيق بين الهوية الوطنية ومتطلبات العولمة القانونية، بما يعزز من وعي الدول القانوني وهويتها الجمعية ضمن المجتمع الدولي.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية، الالتزامات الدولية، سيادة الدولة.

National Identity Versus International Obligations on The Interaction Between Sovereignty and Public International Law

Dr. Salim Anwar Ahmed

University of Kirkuk- College of Law and Political Science

Abstract

The contemporary international system is undergoing rapid transformations that challenge its traditional foundations, particularly the principles of state

sovereignty and national identity. At the same time, international law imposes growing obligations on states in various areas such as human rights, environmental protection, counter-terrorism, and the fight against organized crime. This dynamic creates a persistent tension between the preservation of national identity and the requirements of integration into the international legal order. This study aims to analyze the dialectical relationship between national identity and international legal obligations through an examination of contemporary case studies that illustrate the limits of interaction or conflict between the two principles, with a special focus on the challenges faced by developing states. It also explores the implications of this tension for the future of state sovereignty and proposes a legal approach based on achieving balance between respect for national particularities and adherence to international standards — as the optimal path to address global multidimensional challenges. The research ultimately highlights the potential of international law to serve as a regulatory framework capable of reconciling national identity with the dynamics of globalization, thereby strengthening both the legal awareness of states and the collective identity of the international community.

Keywords: National Identity, International Obligations, State Sovereignty.

المقدمة

في ظل التحولات العالمية المتسارعة التي تشهدها الساحتان السياسية والقانونية، أصبحت الدول تواجه معضلة متنامية في الموازنة بين الحفاظ على هويتها الوطنية والالتزام بالنظام القانوني الدولي. ففي الوقت الذي كانت فيه السيادة والخصوصية الوطنية تُعدّان ركيزتين لا يُمسّ بهما، دخلت الدول الحديثة في شبكة من الاتفاقيات الدولية والالتزامات المتبادلة التي تفرض قيودًا على الحرية التشريعية والتصرف الداخلي. وتثير هذه الجدلية — بين الهوية الوطنية من جهة، والالتزام بالقوانين الدولية من جهة أخرى — تساؤلات عميقة حول مستقبل السيادة الوطنية وكيفية تحقيق التوازن القانوني بين الانخراط الدولي والحفاظ على الخصوصية. إن الهوية الوطنية ليست مجرّد مفهوم ثقافي أو رمزي، بل تُعدّ إطارًا قانونيًا وسياسيًا يحدّد البنية الفكرية والدستورية للدولة. في المقابل، تمثل الالتزامات الدولية خيوط الربط التي تدمج الدول في شبكة من العلاقات القانونية المتبادلة على مستوى العالم.

أولا: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يعالج نقطة التقاء مركزية في الفكر القانوني الدولي: ألا وهي التوتر بين الخصوصية الوطنية والالتزامات الدولية. في وقت تزداد فيه القضايا العابرة للحدود (حقوق الإنسان، البيئة، الجريمة العابرة، مكافحة الإرهاب)، يصبح من المحوري فهم الكيفية التي يمكن أن تتفاعل بها الهوية الوطنية مع تلك الالتزامات دون أن تُمحى أو تُطغى. هذه الدراسة تكتسب أهمية خاصة للدول النامية التي قد تكون مرهونة أكثر بهذه الصراعات بين الضغوط الدولية والخصوصيات الداخلية. كما أن البحث قد يُسهم في صياغة مقترحات قانونية قابلة للتطبيق تُساعد الدول على مواجهة التحديات العالمية دون التنازل عن جوهر هويتها.

ثانيا: إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في: إلى أي مدى يمكن للهوية الوطنية أن تتكيّف مع الالتزامات الدولية، ومتى تتحوّل هذه الالتزامات إلى تهديد لهوية الدولة؟

وتنطلق من هذه الإشكالية تساؤلات فرعية، من أبرزها:

1. كيف يمكن تحقيق التوازن بين الهوية الوطنية الثقافية والاجتماعية وبين التزامات الدولة القانونية والدولية؟
2. ما مدى تأثير الالتزامات الدولية في إعادة تشكيل التشريعات الوطنية؟
3. وهل يُمكن للقانون الدولي أن يُوظَّف كأداة لتعزيز الهوية الوطنية بدل تهديدها؟

ثالثا: منهجية البحث

في هذا البحث، سنعتمد على المنهج الوصفي – التحليلي كمحور رئيس، أي أننا سنصف المفاهيم القانونية المعاصِرة ونحللها في ضوء الأمثلة والتجارب الدولية. كذلك سنستخدم المنهج المقارن عند دراسة نماذج من دول مختلفة لمقارنة الكيفيات التي تعاملت بها تلك الدول مع التوتر بين الهوية والالتزام الدولي. وأخيرًا، سنستخدم المنهج الاستقرائي عند استخلاص المعالجات القانونية الممكنة بناء على أنماط وتجارب دولية معروفة.

رابعا: هيكلية البحث

تقسيم البحث سيرتكز على مبحثين رئيسيين: المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهوية الوطنية في إطار التزامات القانون الدولي، ويضم مطلبين: الأول: تعريف الهوية الوطنية في إطار القانون الدولي العام، الثاني: ماهية الالتزامات الدولية التي تؤثر على الهوية الوطنية. المبحث الثاني: آثار الالتزامات الدولية على الهوية الوطنية، ويتضمّن مطالبين: الأول: التأثيرات المباشرة على السيادة والتشريعات الوطنية، الثاني: التحولات الثقافية والاجتماعية الناتجة عن الانخراط في المنظومة القانونية الدولية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للهوية الوطنية في إطار التزامات القانون الدولي العام

الهوية الوطنية ليست مفهوماً جامدًا أو أحادي البُعد، بل تمثل شبكة متداخلة من الجذور التاريخية والثقافية والقانونية، تتشكّل في إطار السياق السياسي والدستوري للدولة. أما الالتزامات الدولية، فليست نمطية أو موحّدة، بل تطوّرت وتنوّعت عبر الزمن لتشمل مجالات متعددة مثل حقوق الإنسان، البيئة، ومكافحة الجريمة المنظمة. في هذا المبحث، نسعى إلى تقديم تعريف قانوني دقيق للهوية الوطنية في إطار القانون الدولي العام، مع الإشارة إلى أبرز ما ورد في الأدبيات القانونية والحقوقية. كما سنستعرض نوعين رئيسيين من الالتزامات الدولية التي قد يكون لها تأثير مباشر على الهوية الوطنية، مع تحليل آليات هذا التأثير.

المطلب الأول

تعريف الهوية الوطنية في إطار القانون الدولي العام

يُعدّ مفهوم الهوية الوطنية من الركائز الأساسية في الفكر القانوني والسياسي، ولا يمكن تجاهله عند دراسة العلاقة بين سيادة الدولة والتزاماتها الدولية. فالهوية الوطنية لا تُختزل في كونها رمزًا ثقافيًا أو موروثًا تاريخيًا فحسب، بل تُعدّ معيارًا فعّالًا يُستند إليه في تفسير المعاهدات، وخاصة في النزاعات التي تطالب فيها الدول بقدر من المرونة، أو تسعى لحماية خصوصياتها الدستورية والتاريخية.

مثلاً، في سياق الاتحاد الأوروبي، ورد في المادة 4(2) من معاهدة الاتحاد أن لى أن: "يحترم الاتحاد الهويات الوطنية للدول الأعضاء، بما في ذلك الهياكل الأساسية السياسية والدستورية لكل منها".[1]، تُعد هذه المادة مؤشرًا واضحًا على ترسيخ مبدأ احترام السيادة ضمن إطار التعاون الأوروبي، كما تمثل إدخالاً صريحًا لمفهوم الهوية الوطنية في البنية القانونية للاتحاد، ما يفرض على مؤسساته مراعاة الخصوصيات الوطنية عند تفسير الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء. وتوضح الباحثة إلكه كلوتس (Elke Cloots) في كتابها National Identity in EU Law أن المادة (2/4) تُعدّ بمثابة "فقرة الهوية" (Identity Clause)، تحمل دلالة قانونية ملزمة. إذ إن محكمة العدل الأوروبية باتت ملزمة قانونًا بعدم تجاهل أي طعن يُقدَّم على أساس أن تشريعات أو سياسات الاتحاد الأوروبي تتعارض مع الهوية الوطنية للدولة العضو المعنية.[2].

من جانب آخر، يناقش الباحث ماتياس كلاس (Matthias Claes) في إحدى مقالاته كيفية توظيف مفهوم الهوية الدستورية ضمن منظومة الحقوق الأساسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويُشير إلى أن الهوية الوطنية لا تقتصر على البُعد الثقافي، بل تشمل أيضاً عناصر مؤسسية وهيكلية قد تتعارض مع بعض المعايير الأوروبية، ما لم يتم تفسير المعاهدات بأسلوبٍ يُراعي تلك الخصوصيات الوطنية.[3]. هذا يوضح أن الهوية الوطنية ليست مجرد حماية ثقافية بل لها بعد تشريعي ودستوري يتطلب تفسيراً قانونياً.

ويمكن تعريف الهوية الوطنية بأنها شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة معينة تشكل في وحدتها السياسية الوطنية مرجعية، يدرك في ضوئها الفرد انتماءه إلى وطن معين يمثل شعبه، وأفراده الآخرين، وجماعاته التي يتشارك معها اهتمامات مشتركة، ومصير مشترك. أن الهوية الوطنية هي مفهوم يتسم بالمرونة والانفتاح عبر الزمان والمكان، وأن أي هوية وطنية يمكن أن يفهمها ويفسرها الأفراد بطرق مختلفة تحدد الهوية الوطنية صمام الأمان الذي يحافظ على الوحدة والتماسك بين مختلف مكونات المجتمع، ويساعد على التعايش والتكامل الاجتماعي، ويمنح الفرد الاستقرار، ويؤدي إلى التآلف والتعايش والتسامح حتى في الأوطان ذات الجنسيات والثقافات الفرعية المتعددة، فغاية الهوية الوطنية هي حالة توازن وانسجام بين

انتماء الإنسان للوطن ومع كيانا جامعا، وانتمائه الفرعي على أساس المنطقة أو المذهب، ليكون ولاؤه للوطن، ولا يطغى الولاء للجماعة على الانتماء الأكبر للوطن[4].

وتعرف الهوية الوطنية بانها نسبة إلى الوطن أو الأمة التي ينتسب إليها شعب متميز بخصائص هويته، ومن أمة أية هوية الأمم، هي مجموعة الصفات أو السمات الثقافية العامة، التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها، والتي تجعلهم يعرفون ويتميزون بصفاتهم تلك عما سواهم من أفراد الأمم الأخرى. كما تعرف على أنها شكل من أشكال الهوية الاجتماعية التي يمتلكها كل فرد باعتباره عضوا في الجماعة، وبتعبير آخر؛ الهوية الوطنية هي مفهوم الفرد نحو ذاته وجماعته، ونحو القيم والرموز وكل الدلالات التي تميز ذلك المجتمع عن غيره[5].

ومن خلال تحليلنا لما سبق من تعاريف، يمكن تقديم تعريف خاص بالباحث للهوية الوطنية في السياق القانوني الدولي، باعتبارها:

"منظومة متكاملة من القيم الدستورية والثقافية والقانونية التي تُعبّر عن الخصوصية السيادية للدولة، وتُشكّل أساس تفاعلها مع المنظومة الدولية، دون أن تفقد مرجعيتها المحلية أو قابليتها للتكيّف مع التزاماتها الدولية."

كما تجدر الإشارة إلى أن عددًا من الاتفاقيات الدولية، رغم فرضها التزامات على الدول، تُعزّز في جوهرها من مفهوم الهوية الوطنية، من خلال ترك مساحة سيادية للدول في التطبيق.

ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

1. اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو 2000) التي تمنح الدول مرونة في تنفيذ بعض البنود بما يتوافق مع نظمها القانونية[6].
2. الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات (1988)، والتي أكدت على احترام التشريعات الوطنية[7].
3. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990) حيث تُترك للدول صلاحية تحديد سياسات الدخول والإقامة[8].

هذا النوع من الاتفاقيات يُظهر كيف أن القانون الدولي لا يعمل دومًا على تآكل الهوية الوطنية، بل يمكنه أن يوفر لها إطارًا قانونيًا يعترف بخصوصيتها.

المطلب الثاني

الالتزامات الدولية التي تؤثر على الهوية الوطنية

إن البناء الذي شيده القانون الدولي العام لقواعده القانونية والتي يتعين عليها أن تحكم العلاقات الدولية قائم على عدة مبادئ، نظرية أكثر مما هي واقعية، كالمساواة في السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول وغيرها من المبادئ[9]. في هذا المطلب سنركّز على نوعين من الالتزامات الدولية اللذين غالبًا ما يكون لهما تأثير عميق على الهوية الوطنية: أولاً الالتزامات المتعلقة حقوق الإنسان، وثانياً الالتزامات المتعلقة المعايير البيئية الدولية.

أولاً: التزامات حقوق الإنسان وتأثيرها على الهوية الوطنية

تشير الدراسات الأكاديمية إلى أن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان تمثل في كثير من الأحيان نقطة تغيير جوهرية في العلاقة بين الدولة ومواطنيها، مما ينعكس بوضوح على الهوية الوطنية. مثلاً يبيّن يجادل ماكاو موتوا (Makau Mutua) قائلاً (إنّ مجموعة المبادئ الرسمية لحقوق الإنسان، المنبثقة عن المنطلقات الأوروبية، تسعى إلى إزاحة جميع التقاليد الأخرى مع رفضها، مدّعية أنها تمثل العبقرية الوحيدة للمجتمع الصالح). أنّ معايير حقوق الإنسان الغربية لا يمكن فصلها نظريًا عن الديمقراطية الليبرالية، وأنّ محاولتها فرض أفكارها على الآخرين تؤدي إلى تبني الدول الغربية شكلًا غريبًا من أنماط الحكم قد لا يحظى بدعم محلي كافٍ، وبالتالي يفتقر إلى الشرعية المطلوبة، كما أن هذه "الأجندة السياسية" الضمنية لمشروع حقوق الإنسان تُستخدم في نهاية المطاف لتبرير التدخلات، بما في ذلك التدخلات العسكرية. وهناك من ينتقد "عقلية المنقذ" الغربية تجاه دول العالم الثالث التي يرى (أنه ينبغي التخلي عنها). ولتحقيق عالمية حقيقية، يجب أن تكون مشاركة جميع المجتمعات والأوساط الثقافية شرطًا أساسيًا، في هذه الحالات، تواجه الدولة خيارات صعبة: إما تكييف تشريعاتها لتلبية المعايير الدولية، أو رفض بعض الالتزامات بحجة حماية "جوهر الهوية الوطنية" مما قد يؤدي إلى عزلة قانونية أو نقد دولي، ويُشير الباحث ماكاو موتوا

(Makau Mutua)إلى إشكالية جوهرية في خطاب حقوق الإنسان الدولي، حيث يرى أن المبادئ الغربية تُقدَّم على أنها عالمية بينما تُقصي النُظم الثقافية والقانونية الأخرى، وهو ما يؤدي – من وجهة نظره – إلى تهميش الهويات الوطنية للدول غير الغربية، وفرض نماذج سياسية لا تنسجم بالضرورة مع البُنى الاجتماعية المحلية.[10] ، ومن هنا، يُمكن استخلاص أن مشروع حقوق الإنسان قد يتقاطع أحيانًا مع الهوية الوطنية إذا لم يُراعِ خصوصيات السياق المحلي.

أما التأثير الآخر فهو أن التزامات حقوق الإنسان الدولية تُدخل مفاهيم جديدة إلى المجال التشريعي الوطني، تؤدي إلى إعادة تشكيل الهوية القانونية والدستورية للدولة. فكتاب موتوا يُوضّح في فصوله الوسطية كيف أن الدول الأفريقية، عند تبنّيها معاهدات دولية لحقوق الإنسان، تُلزم نفسها تشريعيًا بسنّ قوانين تحظر التمييز أو تعزز الحقوق الفردية، حتى في مجالات كانت تُدار سابقًا وفق أنظمة عرفية أو دينية أو تقليدية[11]. هذا الامتداد التشريعي ليس محصوراً بالتعديلات الشكلية بل يمتد إلى اعتماد آليات تنفيذ ومراقبة دولية، مثل الاستقلال القضائي، وحريات التعبير أو التجمع، والحق في المحاكمة العادلة، ما قد يُغير في ملامح الهوية الوطنية، خاصة لدى الدول التي بُنيت هويتها على عنصر ديني أو موروث تقليدي أو تركيبة اجتماعية مهيمنة معينة. من الأمثلة العربية، قانون الهوية الوطنية أو بطاقة الأحوال المدنية التي تتطلب ذكر الهوية الدينية تُعدّ من المظاهر التي تُثير الجدل بين حقوق الإنسان من جهة، والهوية الدينية/المذهبية من جهة أخرى في العديد من الدول العربية، تُظهِر قوانين الجنسية والمواطنة تأثيرًا مباشرًا لالتزامات حقوق الإنسان على الهوية الوطنية، بما يتضمن تغييرات تشريعية تستجيب لضغوطٍ دولية تؤكد على المساواة وعدم التمييز . على سبيل المثال، يُبيّن تقرير موازٍ صادر عن منظمات المجتمع المدني في عدد من الدول العربية أنّ القوانين التي تسمح لنساء متزوجات من أزواج أجنبيين بتمرير جنسيتها إلى أبنائهنّ ما زالت تُمارس بشكل جزئي ومقيّد، مما ينتج عنه حالات من الانتماء القانوني المفقود، أو ما يُعرف بلاجنسية أولادهنّ أو تأخّر الحصول على حقوق المواطنة الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية[12]. هذا الوضع يُظهِر أن الالتزام الدولي، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[13]، يدفع الدول إلى

مراجعة قوانينها لتشمل حقوق المواطنة المتساوية للمواطنات والمواطنين، وهو ما يُغيّر من فهم هوية الدولة وتشكيل انتماء القانوني بين مواطنيها.

وفي السياق التشريعي، تجدر الإشارة إلى أن ميثاق حقوق الإنسان العربي لعام 2004، مع إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان في 2014، يُمثّلان خطوة محورية نحو إلزام الدول العربية بآليات تنفيذ فعالة. فارغم أن الميثاق كان موجودًا، إلا أن غياب قدرة الأفراد على تقديم دعاوى مباشرة أمام المحكمة قلّل من فعالية حماية الحقوق، إلا أنّ إنشاء المحكمة يعكس تحوّلًا في العلاقة بين الهوية الوطنية والالتزام الدولي، إذ يُلزم الدولة إما بتغيير ممارساتها التشريعية أو مواجهة الانتقادات الدولية، مما يُحدث تغييرًا في الوعي القانوني وقبول الهوية القانونية المشتركة بين الدول العربية[14].

من جهة أخرى، لا تقتصر التأثيرات على التشريع فحسب، بل تمتد إلى الهوية الثقافية والمجتمعية. حيث أن مفهوم المواطنة في المجتمعات العربية غالبًا ما يرتبط بصور نمطية من الهوية ("عربي" بالمعنى اللغوي والثقافي فقط)، مما يستبعد اقليات لغوية ودينية وعرقية ويمنعهم من التعرّف القانوني الكامل كمواطنين متساوين، رغم أن الدول العربية صادقت على معاهدات حقوق الإنسان التي تُلزمها بالمساواة. هذا التناقض بين الالتزام الدولي وبين الممارسة الوطنية يُحدث صراعًا داخل الهوية الوطنية: بين صورة رسمية موحّدة وبين واقع مجتمعي متنوّع يرى المطالب بالحقوق مساهمات ضرورية لتحديث الهوية دون إنكار أصولها[15].

ولا يفوتنا هنا ان نذكر مدى تأثير النزاعات المسلحة على حقوق الانسان حيث تعتبر مناطق النزاعات المسلحة مناخا خصبا للانتهاكات التي تطال جميع الأشخاص[16]. وتواجه الدول مهام صعبة جدا خلال تلك الفترات في المحافظة على احترامها لحقوق الانسان وله انعكاسات كبيرة على الهوية الوطنية.

أخيرًا، من تأثيرات الالتزامات الدولية أن الهوية الوطنية تُعاد تشكيلها من الداخل عبر العملية التعليمية والتشريعية. في دراسة مقارنة لحالات تجنيس وغيرها من حقوق المواطنة، مبينة كيف أن التعديلات القانونية التي تُقرّ الحقوق المتساوية للمواطنين تُغيّر من الرموز القانونية للهوية: مثلاً عندما تُصبح اللغة أو الطقوس الثقافية جزءًا من مناهج التعليم أو عندما تُقرّ الدولة بحقوق الأقليات بموجب الالتزامات الدولية، يدرك المواطن أن هويته ليست ثابتة بالكامل بل تُنتَج وتتطور ضمن الأطر القانونية والمجتمعية الجديدة. هذا

التغير ينعكس على الخطاب الوطني الذي يصوّر الدولة كمجموعة تحمي التقاليد ولكن أيضاً ككيان يُحترم فيه الحقوق العالمية، مما يركّب هوية وطنية تجمع بين الموروث والحداثة[17].

ثانيًا: التزامات المعايير البيئية الدولية وتأثيرها على الهوية الوطنية

لم تكن قضية حماية البيئة والامن البيئي مسألة أمنية فقط، أذ عقدت عدة اتفاقات ومؤتمرات دولية من أجل حماية البيئية بشكل عام وتطوير وتعزيز مفهوم الامن البيئي بشكل خاص: منها مؤتمر ريو عام 1992 بشأن التنسيق الدولي لمكافحة التلوث البيئي، وكذلك مؤتمر جوهانسبرغ في جنوب افريقيا عام 2002 والذي تضمن شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة، بهدف وضع استراتيجية للرقابة على محافظة البيئة وحمايتها من التلوث، وتحقيق الرفاه للشعوب والأمم [18]. وفي الدول النامية، تُشكّل المعاهدات والمعايير البيئية الدولية التزامًا قانونيًا يستلزم تغييرات تشريعية وتنظيمية قد تمتدّ لتصل إلى صميم الهوية الوطنية، بما في ذلك العلاقة مع الأرض والموروث البيئي المحلي والممارسات التقليدية يُبين الباحثون أن معاهدات بيئية عديدة تفرض "تفريقًا" بين الدول المتقدمة والدول النامية، ما يُترجَم إلى التزامات متفاوتة تُلزِم دولاً نامية بأن تلتزم بمعايير بيئية معقّدة دون امتلاك الموارد أو البنية التحتية المناسبة لذلك، مما يولّد ضغوطًا على قدراتها التشريعية والتنظيمية وكذلك على الهوية الوطنية التي تراكمت عبر الممارسات التقليدية المرتبطة بالأرض والبيئة[19].

أما من الجانب الأوسع، فإنّ المعايير البيئية الدولية غالبًا ما تأتي مقرونة بمنظمات التمويل الدولي أو هيئات المناخ العالمية التي تشترط شروطًا تنفيذية معينة للحصول على التمويل أو الدعم التقني. مثلاً تكاد جميع الدول الإفريقية تمتلك منظومة قانونية مخصَّصة لتقييم الأثرين البيئي والاجتماعي، وفي التطبيق العملي يُشترط إعداد تقرير معتمد لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي قبل الشروع في أي مشروع إنشائي ضخم، ولا سيما مشاريع الطرق والموانئ والبنى التحتية للطاقة. ويُعد هذا الشرط مطلبًا أساسيًا من قِبل مؤسسات التمويل التنموي الدولية. غير أنّ هذه الضمانات المفروضة من الخارج كثيرًا ما تُعيد تشكيل الطريقة التي تتعامل بها السلطات المحلية والمجتمعات مع التنمية، بل قد تتجاوز المعارف المحلية والعادات والممارسات

غير الرسمية[20]. هذه الالتزامات تُحوّل مفهوم السيادة التشريعية، بحيث لا تكون الدولة وحدها التي تقرر استخدام مواردها أو تعديل أنماط استخدام الأراضي دون مراعاة التزامات دولية أو شروط بيئية.

تأثير هذه الالتزامات على الهوية الوطنية يمكن أن يكون عميقًا إذا كانت الدولة ترى أن الممارسات البيئية التقليدية (الزراعة التقليدية، استخدام الأرض، ممارسات الصيد أو الرعي) جزءًا من هويتها الثقافية أو الاقتصادية. كذلك، الدولة التي تعتمد تاريخياً على استغلال معين لمواردها الطبيعية قد ترى هذه الالتزامات كإحدى التحديات لهويتها التنموية. وتشير الباحثة فريا ماثيوز (Freya Mathews) إلى أن النماذج الدولية في حماية البيئة قد تفشل أحيانًا في مراعاة الرؤية المحلية للهوية الثقافية للسكان الأصليين، إذ ترتبط البيئة لديهم بمفاهيم دينية وطقوسية تشكّل جوهر انتمائهم الجمعي[21]. وفي قرار محكمة كولومبيا الدستورية في قضية نهر أترا تو(Atrato River)، حيث اعترفت المحكمة بنهر طبيعي ككيان ذي حقوق، وسلطت الضوء على الحقوق البيئية والثقافية لشعوب السكان الأصليين/الأفارقة المورّطين، معتبرة أن حماية البيئة جزء من الهوية الثقافية للشعوب المتأثرة[22]. هذه القرارات تُظهر كيف أن القوانين البيئية ليست تقنية فقط، بل متشابكة مع الهوية، الثقافة، الحقوق التاريخية.

المبحث الثاني

آثار الالتزامات الدولية على الهوية الوطنية

عندما تُفرض التزامات على الدولة من خلال القانون الدولي، سواء عبر المعاهدات أو المبادئ الدولية الراسخة، فإنّ هذه الالتزامات لا تظلّ نظريّة فقط بل تُمارَس في التشريعات والمجتمع، مما يخلق تأثيرات واضحة على عمق الهوية الوطنية ومضمون السيادة. هذه التأثيرات قد تظهر مباشرةً في تعديل القوانين أو تقييد السلطات التشريعية، وقد تمتد لتشمل الثقافة والممارسات الاجتماعية، وإعادة تشكيل كيف يرى المواطنون هويتهم، سواء شعورهم بالانتماء أو مقاومتهم للتغييرات المفروضة من الخارج. في هذا المبحث، سنعالج أولًا التأثيرات التشريعية المباشرة على السيادة، ثمّ التحولات الثقافية والاجتماعية الناتجة عن انخراط الدولة في المنظومة القانونية الدولية. هدفنا عرض كيفية انحدار الهوية في بعض الحالات، وكيف يمكن التوفيق بينها وبين الالتزامات لضمان هوية متماسكة لا تُهمّشها معايير خارجية.

المطلب الأول

التأثيرات التشريعية المباشرة للالتزامات الدولية على التشريعات والسيادة الوطنية

عندما تلتزم الدولة بمعاهدة أو اتفاق دولي، فإن هذا الالتزام ليس مجرد تعبير رمزي أو ديباجة قانونية، بل يفرض عليها إجراء تغييرات فعلية في منظومتها التشريعية لتنسجم مع المعايير الدولية. هذا التأثير التشريعي المباشر يظهر جليًا في حقل القانون الداخلي بحيث تُطالَب الدولة بإلغاء أو تعديل النصوص التي تتعارض مع الالتزامات الدولية، أو بإضافة تشريعات جديدة تُعزز حقوقًا كانت تُهمَّش سابقًا. لكن في الوقت ذاته، تظهر توترات في ما يتعلق بالسيادة الوطنية وموقع القانون الدولي داخل النظام الوطني، لا سيما حين تصطدم القوانين المحلية بالعادات والتقاليد أو المفاهيم الثقافية الراسخة[23].

تُشير أناستاسيا كادوكوف (Anastasiya Kadukov)، في بحثها حول حماية الهوية الثقافية في القانون الدولي، إلى أن الدول التي تتبنى التزامات ثقافية ودولية تُضطر إلى تعديل تشريعاتها الوطنية بحيث تُعترف بالحقوق الثقافية، مثل حق الأقليات في استخدام لغتها أو المشاركة في الحياة الثقافية، مما قد يُسفر عن تغييرات تشريعية كبيرة في القانون المدني أو القانون الإداري[24] . من جهة أخرى، توجد في معاهدة الاتحاد الأوروبي بند يُلزم المؤسسات الأوروبية باحترام "الهوية الوطنية" للدول الأعضاء، وهو بند له فعليًا قيمة قانونية في بعض المسائل المتعلقة بتوازن الصلاحيات بين الاتحاد والدول الأعضاء[25]. عندما تكون الالتزامات الدولية مرتبطة بحقوق الإنسان أو حماية البيئة أو الثقافة، تُفرض على الدول تبنّي تشريعات وطنية تتضمن معايير دولية قد تُجعل بعض القوانين التقليدية غير دستورية أو معرضة للطعن. على سبيل المثال، في حالات النزاع المسلّح، يتداخل القانون الدولي لحماية التراث الثقافي مع القانون الداخلي بحيث تلتزم الدولة بحماية الممتلكات الثقافية، منع التدمير أو النهب، وهو التزام لا يمكن تجاوزه بمجرد أن تكون تلك الممتلكات ضمن الحدود الوطنية [26]. تعكس هذه الالتزامات كيف أن السيادة التشريعية تخضع في بعض المجالات لضوابط دولية، خاصة حين تُعتبر حماية الهوية والتراث جزءًا من الالتزام الدولي بحقوق الإنسان. لكن التزام الدولة بمعاهدة لا يعني أنها تفقد كل حرية التشريع، بل إن هناك توازنًا دقيقًا يُبنى على المفاهيم القانونية للمواءمة، والحجج التي تُقدَّم أمام المحاكم أو الهيئات الدولية. كثيرًا ما تعطي الدول

"تحفظات" أو تُعدّل النصوص بصيغة تكييفية عند التصديق لتقليل حجم التدخّل في خصوصية تشريعاتها الوطنية. كما أن محاكم الدول تُعدّ شريكًا في هذا التوازن، إذ تنظر إلى مدى التوافق بين القانون الدولي والدستور أو المبادئ الأساسية للدولة. من جهة أخرى، فإن الالتزامات الدولية التي تُضمَّن النصوص الدستورية تعزّز من سلطة هذه الالتزامات داخل النظام القانوني الوطني. فحين ترفع الدولة معاهدة إلى مرتبة دستورية أو تدخلها ضمن "الحقوق الأساسية" في دستورها، تصبح الأحكام الدولية ذات تأثير مباشر على التشريع والمحكمة الدستورية. هنا، تظهر مسألة كيفية التأويل – أي كيف تُفسَّر النصوص الوطنية بما يتوافق مع المعايير الدولية، دون أن تُخضع الدولة كلها للوصاية الخارجية.

علاوة على ذلك، يمكن ملاحظة أن الدول غالبًا ما تبرر التزامها بالمعاهدات بأنها سعي لتعزيز صورتها الدولية أو بناء مصداقية في العلاقات الدولية، كما تُشير بعض الدراسات إلى أن التزام الدولة بالقانون الدولي يرتبط برغبتها في الحفاظ على سمعتها الدولية، وهو عامل غير قانوني لكنه مهم في فهم دوافع التطبيق الفعلي[27]. إذاً، عندما تلتزم الدولة قانونيًا، فإن ذلك يقودها إلى تعديل تشريعاتها بشكل ملموس، لكن ضمن شبكة من الاعتبارات الدستورية والثقافية والسياسية التي تؤطّر هذا التعديل. باختصار، التأثير التشريعي المباشر للالتزامات الدولية على الدولة ليس مجرد فرض آلي لنصوص خارجية، بل عملية معقَّدة من المواءمة والتعديل تستدعي إعادة تعريف بعض المجالات التي كانت تُعتبر من المجال الحصري للدولة، خاصة في المجالات المرتبطة بالهوية، الثقافة، اللغة، والحريات الأساسية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدول قد تلجأ إلى تعديل الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف فيما بينها، عبر بروتوكولات إضافية أو تفاسير مشتركة، للحفاظ على خصوصياتها القانونية والثقافية. وتُعدّ هذه الممارسة من أدوات القانون الدولي التي تُمكّن الدولة من التفاعل مع المعايير العالمية دون المساس بهويتها الوطنية[28].

كما شهد فقه القانون الدولي المعاصر تحوّلات في مفهوم السيادة، حيث لم تعد تقتصر على البُعد المطلق، بل ظهرت أنواع جديدة من السيادة، مثل السيادة التعاونية، والسيادة المشتركة، والسيادة الإجرائية، والتي تسمح للدول بالحفاظ على خصوصيتها وهويتها ضمن إطار التعاون الدولي[29].

المطلب الثاني

التحولات الثقافية والاجتماعية الناتجة عن الانخراط في الالتزامات الدولية

عندما تلتزم الدولة بمعاهدات دولية في مجالات الثقافة وحقوق الإنسان والتراث، فإن تدخُّل القانون الدولي لا يبقى في حدود النصوص التشريعية فقط، بل يتغلّب إلى المجتمعات، إلى وعي الأفراد، إلى ممارساتهم اليومية، وإلى تصورهم لهويتهم الوطنية. هذه التحولات، على الرغم من أنها قد تكون تدريجية وبطيئة، إلا أنها عميقة وأحيانًا جذرية. في المجال الثقافي، يُعدّ حق الهوية الثقافية أحد الحقوق المعترف بها دوليًا. بحسب ماركو فيري (Marcella Ferri)، يُمكن تكييف مفهوم الثقافة بحيث يشمل أنشطة فنية وعلمية، بالإضافة إلى نظام قيم ورموز مشتركة تعيد إنتاجها مجموعة ما عبر الزمن[30]. عندما تُلزم الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية أو تعزيز التنوع الثقافي، فإنها تُجبر على إعادة النظر في كيف تُعامل الأقليات اللغوية والثقافية، ربما عبر إدخال لغات الأقليات في التعليم، أو الاعتراف بالاحتفالات الثقافية في البرامج الرسمية، أو حماية التراث غير المادي. في هذا السياق، تُعدّ الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز اشكال التعبير الثقافي معيارًا ملزمًا للدول التي صادقت عليه، إذ إنه يُلزم الدول بدعم التعبيرات الثقافية المتنوعة وحمايتها من الضغوط الاقتصادية والثقافية الكبرى[31]. وعلى المستوى الرمزي، قد تؤدي الالتزامات الدولية إلى إعادة هندسة الرموز الوطنية؛ فحين يُعترف بحقوق الأقليات اللغوية، قد تُستخدم لغتهم في الإعلام الرسمي، أو تُدرج في اللوحات العامة، أو تُدرَّس في المدارس في المناهج الرسمية. هذا التغيير الرمزي يعيد تفسير الهوية الوطنية باعتبارها شاملة للتنوع بدلاً من أحادية ثقافية. في حالات النزاع المسلّح، تُدمَّر الممتلكات الثقافية ليس فقط باعتبارها أهدافًا مادية، بل بهدف مهاجمة الهوية الثقافية للمجتمعات، كما ورد في دراسات حول القانون الدولي والحق في التراث: الثقافات تُستهدف لتدمير دفوعها المعنوية[32]. إن التحوّل في القيم والممارسات الاجتماعية أيضاً يمكن أن يُلاحظ في القوانين التي تُصاغ بناءً على المعايير الدولية، مثل مكافحة التمييز أو تعزيز المساواة بين الجنسين، حيث تُقدَّم قيم كانت تُعتبر مبتدَرة أو دخيلة إلى الخطاب المجتمعي. على سبيل المثال، معاهدة اسطنبول لمكافحة العنف ضد المرأة تُلزِم الدول بسن تشريعات تُجرّم العنف النفسي والجسدي، مما قد يتعارض مع ممارسات محلية معتبرة ضمن إطار العادات (يتعلق بالعنف

الأسري أو ممارسات الزوا)[33]. هذا الالتزام يُلزم الدول ليس فقط بتغيير النصوص القانونية، بل بالعمل على تغيير الثقافة الاجتماعية التي قد تتبنى ممارسات مسبقة. إضافة إلى ذلك، تُشير دراسات في قانون الاتحاد الأوروبي إلى أن مبدأ "احترام الهوية الوطنية" يُستخدم للموازنة بين التزامات الدول الأعضاء وحقوق الاتحاد، وهو مثال على كيف أن الهوية تُستخدم كأداة قانونية لاحتواء التأثير الدولي داخليًا[34] . هذا الاستخدام القانوني للهوية يبيّن أن الهوية ليست فقط موضوع حماية، بل أداة مفاوضة في العلاقة بين المحلي والدولي.

أما على مستوى اللغة والحقوق اللغوية، فحقوق اللغة تُعدّ من أهم مكونات الهوية الثقافية، ومن ثم تُنتج الالتزامات الدولية ضغوطًا على الدول لتعزيز استخدام لغات الأقليات في التعليم والإدارة والخدمات العامة (مفهوم الحقوق اللغوية دوليًا)[35]. عندما تُشرَّع مثل هذه الحقوق، تتبدّل البنى اللغوية في المجتمع، وربما يُشعِر بعض الفئات بأنها "تغييرات مفروضة" على هويتها التقليدية .بالنهاية، التحولات الثقافية والاجتماعية هي نتاج لا محالة للالتزامات الدولية، لكنها ليست تلقائية أو مضمونة. لابد من تفاعل محلي، من مؤسسات وطنية قوية، من ثقافة قانونية مدنية تدرك أهمية التوازن بين الالتزام الدولي وحماية الهوية. إذا ما أُدير هذا التفاعل بحسٍّ نقدي وبتشاركية، فإن الهوية الوطنية قد تتجدَّد وتتعزز ، لا أن تُمحى أو تُهمّش تحت وطأة معايير خارجية.

الخاتمة

وفي ختام بحثنا هذا توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات وهي الآتية:

أولاً: الاستنتاجات

1- العلاقة بين الهوية الوطنية والالتزامات الدولية ليست تناقضية بالضرورة، بل تكاملية إذا ما أُحسن إدارتها قانونيًا.

2- تظلّ السيادة الوطنية ركيزة أساسية، لكنها لم تعد مطلقة في ظل تطور القانون الدولي وارتباط الدول المتزايد بالاتفاقيات.

3- الدول النامية هي الأكثر تأثرًا بهذه الجدلية، نتيجة محدودية قدرتها على صياغة سياسات قانونية متوازنة تحمي الهوية دون الإخلال بالالتزامات.

4- احترام الهوية الوطنية من قِبل المنظمات الدولية يعزز شرعية القانون الدولي ويزيد من قبوله داخل الدول.

5- تحقيق التوازن بين الهوية الوطنية والالتزامات الدولية يتطلب مقاربة مرنة تراعي الخصوصية الثقافية وتستند إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني.

ثانياً: المقترحات

1. ضرورة تطوير مفهوم الهوية الوطنية في التشريعات والدساتير لتشمل البعد الحقوقي والإنساني المتوافق مع القانون الدولي.
2. تضمين بنود واضحة في الدساتير الوطنية تؤكد احترام الالتزامات الدولية مع الحفاظ على الثوابت الدينية والثقافية للدولة.
3. إنشاء مراكز بحث وطنية تُعنى بدراسة أثر الالتزامات الدولية على الهوية الوطنية وتقديم توصيات لصانعي القرار.
4. اعتماد آلية حوار مؤسسية بين السلطات الوطنية والمنظمات الدولية لضمان توافق التشريعات الجديدة مع الهوية المحلية.
5. تعزيز الثقافة القانونية الدولية لدى البرلمانيين والمشرعين والقضاة لضمان فهم متوازن للالتزامات الدولية.
6. تشجيع التعاون الإقليمي العربي في وضع تفسيرات عربية مشتركة للمعاهدات الدولية، تضمن انسجامها مع القيم والخصوصيات الوطنية.
7. دمج التربية القانونية والمدنية في المناهج التعليمية لترسيخ الوعي بالهوية الوطنية في إطار الانفتاح على القانون الدولي.

الهوامش:

(1) المادة 4(2) من معاهدة الاتحاد الأوروبي لعام 1992.

(2) Elke Cloots: *National Identity in EU Law*. Oxford University Press, 2015. "The ECJ's Duty to Respect National Identity." *National Identity in EU Law*, Oxford University Press, 2015, pp. 35-80.

(3) Matthias Claes: National Identity and the Protection of Fundamental Rights, *European Public Law*, vol. 27, no. 3, 2021, pp. 517-535.

(4) المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج: تنمية الهوية الثقافية والانتماء الوطني في مدارس التعليم الأجنبي بالدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت، 2024، ص63.

(5) د. احمد زقاوة: الهوية الوطنية المدركة لدى عينة من طلاب الجامعة، ع11، مجلة التنمية البشرية، الجزائر، 2018، ص80-81.

(6) المادة 4 (1) والمادة 35 (2-3) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000.

(7) الديباجة والمادة 3 من الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لعام 1988.

(8) المادة 27 والمادة 46 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990.

(9) د. طلعت جياد لجي الحديدي ومحمد مصطفى قادر الجشعمي: مبدأ استقلال القضاء في نطاق القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية العدد / ٢ السنة / 1، 2009، ص58.

(10) Makau Mutua: Human Rights: A Political and Cultural Critique. University of Pennsylvania Press, 2002, pp. xi-6.

(11) Marie-Luisa Frick: Universal Claim and Postcolonial Realities: The Deep Unease over Western Centered Human Rights Standards in the Global South, In book: Human Rights and the Third World: Issues and Discourses Publisher: Lexington Books Editors: Subrata Sankar Bagchi & Arnab Das, 2012, Bloomsbury Publishing, UK, pp.17-19.

(12) UN Women: Arab Regional Parallel Report for Beijing +30, 2025, p.14-15. https://www.unwomen.org/sites/default/files/2025-02/cso-beijing30-report-regional-arab-feminist-csos-network-en.pdf (15/10/2025).

(13) م. م. ثامر رضا علي و د. ازهار عبد الله حسن: دور المرأة في السلام، مج10، ع37، ج1، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، 2021، ص409.

(14) Ahmed Almutawa: Arab Court of Human Rights and the Enforcement of the Arab Charter on Human Rights, Human Rights Law Review, vol. 21, no. 3, Oxford University Press, 2021, pp. 506–514.

(15) Bishai, Linda, and Elly Rostoum: Identity and Inclusion "Rethinking Citizenship in Arab Societies", Arab Center Washington DC, 1 June 2019, pp.109-113.

(16) 16 – نهى عبد الخالق احمد الدوري ود. سلوى احمد ميدان المفرجي: اثر النزاعات المسلحة على الفئات الهشة– الأطفال انموذجا، وقائع المؤتمر الدولي السادس للقضايا القانونية (ILIC2021)، كلية الحقوق / جامعة تيشك الدولية، التاريخ: 25 نوفمبر 2021، ص56.

17 – Bishai, Linda, and Elly Rostoum, op.cit, p.110–111.

(17) 18 – د. قحطان ياسين عطية ود. سلوى احمد ميدان: نحو استراتيجية دولية لحماية الامن البيئي للإنسان، ملحق ع48، س18، مجلة دراسات البصرة، 2023، ص482.

(18) Deborah Barros Leal Farias: Country Differentiation in the Global Environmental Context: Who is 'developing' and according to what? International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics, vol. 23, 2023, pp. 253-254.

(19) Cities Alliance: No One Worse Off? The Role of Environmental and Social Safeguards, 2021, p.18. https://www.citiesalliance.org/sites/default/files/2021-09/21051_Safeguard-Study_v13_RC_WEB.pdf?utm_source=chatgpt.com (15/10/2025).

(20) Freya Mathews: Environmental Struggles in Aboriginal Homelands: Indigenizing Conservation in Australia", Journal of Human Rights and the Environment, vol. 12, no. 1, 2021, pp. 54–60.

(21) Philipp Wesche: Rights of Nature in Practice: A Case Study on the Impacts of the Colombian Atrato River Decision, Journal of Environmental Law, Volume 33, Issue 3, November 2021. pp. 531-555.

(22) Law Reform Commission of Ireland. Domestic Implementation of International Obligations (LRC 124–2020). Dublin: Law Reform Commission, 2020. Available at: https://www.lawreform.ie/_fileupload/Reports/LRC%20124%202020%20%20Domestic%20Implementation%20of%20International%20Obligations.pdf (14/11/2025).

(23) Anastasiya Kadukov: A War on Ukraine, A War on Culture: Protecting Cultural Identity in International Law, 33 MINN. J. INT'L L. 247 (2024), p.266-269.

(24) Matthias Claes, op.cit, p.517 – 535.

(25) Marc-André Renold and Alessandro Chechi: International Human Rights Law and Cultural Heritage." In Cultural Heritage and Mass Atrocities, Getty Publications, 2021, p.396–399.

(26) Van Aaken, Anne, and Betül Simsek: Rewarding in International Law. ILE Working Paper No. 47, University of Hamburg Institute of Law and Economics, 2021, pp. 13–15.

(27) Janja Simentić Popović: International treaty law and contested statehood: Managing bilateral relations in multilateral treaties: Leiden Journal of International Law, Published online by Cambridge University Press, 2025, pp. 1 – 21.

(28) François-Xavier Pérez: Cooperative Sovereignty, in Sovereignty in Transition, Brill, 2021, p. 123.

(29) Marcella Ferri: The Recognition of the Right to Cultural Identity under (and beyond) international Human Rights Law, Journal of Law, Social Justice & Global Development, University of Warwick, UK, no.22, 2018. P.9.

(30) الديباجة والمواد (6-7-13) من اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005.

(31) Marc-André Renold and Alessandro Chechi, op. cit, p.396.

(32) المواد (33 و35 و42) من اتفاقية المجلس الأوروبي لمنع ومكافحة العنف على المرأة والعنف المنزلي أو اتفاقية إسطنبول لعام 2011.

(33) Marek Rzotkiewicz: National Identity as a General Principle of EU Law and Its Impact on the Obligation to Recover State Aid, SSRN Electronic Journal, 2016, p.49–56.

(34) الديباجة والمواد (6-7) من اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005.

المصادر

أولا- المصادر باللغة العربية:

أ- البحوث المنشورة:

1. د. احمد زقاوة: الهوية الوطنية المدركة لدى عينة من طلاب الجامعة، ع11، مجلة التنمية البشرية، الجزائر، 2018.
2. د. طلعت جياد لجي الحديدي ومحمد مصطفى قادر الجشعمي: مبدأ استقلال القضاء في نطاق القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية العدد / ٢ السنة / 1، 2009.
3. م. م. ثامر رضا علي و د. ازهار عبد الله حسن: دور المرأة في السلام، مج10، ع37، ج1، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، 2021.

4. د. قحطان ياسين عطية ود. سلوى احمد ميدان: نحو استراتيجية دولية لحماية الامن البيئي للإنسان، ملحق ع48، س18، مجلة دراسات البصرة، 2023.
5. نهى عبد الخالق احمد الدوري ود. سلوى احمد ميدان المفرجي: اثر النزاعات المسلحة على الفئات الهشة–الأطفال انموذجا، وقائع المؤتمر الدولي السادس للقضايا القانونية (ILIC2021)، كلية الحقوق / جامعة تيشك الدولية، التاريخ: 25 نوفمبر 2021.

ب–التقارير:

1. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج: تنمية الهوية الثقافية والانتماء الوطني في مدارس التعليم الأجنبي بالدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت، 2024.

ج– الاتفاقيات الدولية:

1. الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988.
2. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990.
3. معاهدة الاتحاد الأوروبي لعام 1992.
4. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000.
5. اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005.
6. اتفاقية المجلس الأوروبي لمنع ومكافحة العنف على المرأة والعنف المنزلي أو اتفاقية إسطنبول لعام 2011.

ثانيا– المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Ahmed Almutawa: Arab Court of Human Rights and the Enforcement of the Arab Charter on Human Rights, Human Rights Law Review, vol. 21, no. 3, Oxford University Press, 2021.
2. Anastasiya Kadukov: A War on Ukraine, A War on Culture: Protecting Cultural Identity in International Law, 33 MINN. J. INT'L L. 247 (2024).
3. Bishai, Linda, and Elly Rostoum: Identity and Inclusion "Rethinking Citizenship in Arab Societies", Arab Center Washington DC, 1 June 2019.

4. Cities Alliance: No One Worse Off? The Role of Environmental and Social Safeguards, 2021. https://www.citiesalliance.org/sites/default/files/2021-09/21051_Safeguard-Study_v13_RC_WEB.pdf?utm_source=chatgpt.com (15/10/2025).
5. Deborah Barros Leal Farias: Country Differentiation in the Global Environmental Context: Who is 'developing' and according to what? International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics, vol. 23, 2023.
6. Elke Cloots: National Identity in EU Law. Oxford University Press, 2015. "The ECJ's Duty to Respect National Identity." National Identity in EU Law, Oxford University Press, 2015.
7. François-Xavier Pérez: Cooperative Sovereignty, in Sovereignty in Transition, Brill, 2021.
8. Freya Mathews: Environmental Struggles in Aboriginal Homelands "Indigenizing Conservation in Australia", Journal of Human Rights and the Environment, vol. 12, no. 1, 2021.
9. Janja Simentić Popović: International treaty law and contested statehood: Managing bilateral relations in multilateral treaties: Leiden Journal of International Law, Published online by Cambridge University Press, 2025.
10. Law Reform Commission of Ireland. Domestic Implementation of International Obligations (LRC 124–2020). Dublin: Law Reform Commission, 2020. Available at: https://www.lawreform.ie/_fileupload/Reports/LRC%20124%202020%20%20Domestic%20Implementation%20of%20International%20Obligations.pdf (14/11/2025).
11. Makau Mutua: Human Rights: A Political and Cultural Critique. University of Pennsylvania Press, 2002.
12. Marc-André Renold and Alessandro Chechi: International Human Rights Law and Cultural Heritage." In Cultural Heritage and Mass Atrocities, Getty Publications, 2021.
13. Marcella Ferri: The Recognition of the Right to Cultural Identity under (and beyond) international Human Rights Law, Journal of

Law, Social Justice & Global Development, University of Warwick, UK, no.22, 2018.

14. Marek Rzotkiewicz: National Identity as a General Principle of EU Law and Its Impact on the Obligation to Recover State Aid, SSRN Electronic Journal, 2016.
15. Marie-Luisa Frick: Universal Claim and Postcolonial Realities: The Deep Unease over Western Centered Human Rights Standards in the Global South, In book: Human Rights and the Third World: Issues and Discourses Publisher: Lexington Books Editors: Subrata Sankar Bagchi & Arnab Das, 2012, Bloomsbury Publishing, UK.
16. Matthias Claes: National Identity and the Protection of Fundamental Rights, European Public Law, vol. 27, no. 3, 2021.
17. Philipp Wesche: Rights of Nature in Practice: A Case Study on the Impacts of the Colombian Atrato River Decision , Journal of Environmental Law, Volume 33, Issue 3, November 2021.
18. UN Women: Arab Regional Parallel Report for Beijing +30, 2025. https://www.unwomen.org/sites/default/files/2025-02/cso-beijing30-report-regional-arab-feminist-csos-network-en.pdf (15/10/2025).
19. Van Aaken, Anne, and Betül Simsek: Rewarding in International Law. ILE Working Paper No. 47, University of Hamburg Institute of Law and Economics, 2021.